



بيان صحفي

منسق الشؤون الإنسانية يدعو إسرائيل إلى وقف عمليات الهدم في الضفة الغربية المحتلة، فوراً، واحترام القانون الدولي

القدس، 17 شباط/فبراير 2016

منسق الأنشطة الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة للأرض الفلسطينية المحتلة، روبرت بير، يدعو إلى الوقف الفوري لعمليات تدمير ممتلكات الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة واحترام القانون الدولي.

وصرح السيد بير قائلاً: "بلغ عدد عمليات الهدم في الأسبوعين الستة الأولى من عام 2016 حداً مثيراً للذعر"، وأضاف: "هُجر ما يزيد عن 400 فلسطيني من ديارهم - أي ما يعادل أكثر من نصف العدد الإجمالي للفلسطينيين المهجّرين في عام 2015 برمته".

هدمت القوات الإسرائيلية، أو فككت أو صادرت في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و15 شباط/فبراير 2016، 283 منزلاً ومبانٍ أخرى وهجرت 404 فلسطينياً، من بينهم 219 طفل، وتضرر 1,150 فلسطينياً آخر فقوا مبانيهم التي يعتمدون عليها في كسبهم الرزق. من بين المباني التي هُدمت كان ما يزيد عن 100 مبنى قدمتها جهات مانحة على شكل مساعدات إنسانية للأسر المحتاجة، التي في كثير من الأحيان تعرضت مبانيهم لعمليات هدم سابقة. وقعت عمليات الهدم هذه في 41 تجمعاً فلسطينياً، وكان العدد منها تجمعات بدوية أو رعوية في مناطق (ج).

وقال السيد بير أيضاً: "يتم تنفيذ معظم عمليات الهدم في الضفة الغربية على أساس قانونية زائفة على أن الفلسطينيين لا يملكون تصاريح بناء"، وأضاف: "ولكن، في المنطقة (ج)، أشار مسؤولون رسميون من إسرائيل إلى أن 1.5 بالمائة فقط من طلبات الفلسطينيين للحصول على تصاريح بناء تحظى بالموافقة، مما كانت الظروف. لذلك، ما هي الخيارات القانونية المتاحة أمام الفلسطيني الذي يحترم القانون؟"

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أشار إلى أن سياسة التخطيط والتقييم الإسرائيلية في الضفة الغربية تميّزية ومقيدة. وبموجب القانون الإنساني الدولي، يحظر تدمير الممتلكات في الأرض المحتلة أيضاً إلا للضرورة القصوى الالزمة في العمليات العسكرية.

وقال السيد بير: "القانون الدولي واضح - الفلسطينيون في الضفة الغربية لديهم الحق في الحصول على السكن اللائق ولديهم الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية"، وختم بالقول: "وبصفتها القوة المحتلة، فإن على إسرائيل أن تلتزم باحترام هذه الحقوق".

انتهى